مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 03 / العـدد 02 / جوان 2021 / ص ص 77 - 98

Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

التأصيل النظري لتغيير الاجتماعي والصعوبات التي توجهها داخل المجتمع الجز ائري

Theoretical rooting of social change and the difficulties it faces within the Algerian society

يعقوب سالم[1]، هند غدايفي[2]

YAKOUB SALEM[1], HYND GHDYFI[2]

[1]جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: salem-yakoub@univ-eloued.dz

[2]جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: hyndgh83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/21 تاريخ القبول: 2021/06/20 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم التغير الاجتماعي داخل المدينة الجزائرية في ظل تطور تكنولوجيا الحديثة. إذ أصبحت ظاهرة التغير الاجتماعي من أهم مؤشرات التقدم والتطور الاجتماعي كونها تأثر على جودة الحياة وتنميه المستدامة داخل أي مجتمع ,وكذلك ودورها في تفعيل المعطيات الحضارية وعلى مختلف الخدمات التي تعتبر من معايير التنمية المستدامة، ورغم تزايد الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السنوات الأخيرة فإن لها علاقة مباشرة بتغير الاجتماعي، إذا أصبحت أغلب المدن توجه هذه الظاهرة مما يخلق العديد من التحديات الاجتماعية والسكانية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في أغلب مدننا، إلا أن مستوي الاهتمام بآليات التغير الاجتماعي مازال يسير بخطي بطيئة وغير واضحة المعالم في المدن الجزائرية وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار تغير الاجتماعي محدد في مدي توفر تكنولوجيا الحديثة الذي لها تأثير القيم الدينية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك يعد مؤشر التقدم الاجتماعي من أبرز معوقات التي تفق في وجه تغير الاجتماعي داخل المدينة.

كلمات مفتاحية: التغير الاجتماعي، التطور الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، التكنولوجيا الحديثة، التقدم الاجتماعي.

ABSTRACT:

This research paper aimed to identify the concept of social change within the Algerian city in light of the development of modern technology. As the phenomenon of social change has become one of the most important indicators of social progress and development as it affects the quality of life and sustainable development within any society, as well as its role in activating civilization data and the various services that are considered criteria of sustainable development, and despite the increasing interest in modern information and communication technology in recent years, it has A direct relationship to social change, if most cities become this phenomenon, which creates many social and population challenges that have been exacerbated and affected in most of our cities, but the level of interest in the mechanisms of social change is still going slow and Clearly defined in the Algerian cities and therefore the study is particularly important because the standard of social change defined in the availability of modern technology, which has the effect of religious, economic and social values, so is the social progress index of the most prominent constraints consistent in the face of social change within the city

Keywords: *social change, social Development, social Development, modern technologie, social Progress.*

- المؤلف المرسل: يعقوب سالم، البريد الإلكتروني: salem-yakoub@univ-eloued.dz

1-مقدمة:

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتنامية في حياتها، بحيث تشكل ظاهرة اجتماعية وعامة على مختلف المجالات، فتغير صفة ملازمة منذ القديم حتى في عصرنا الحالي فهو يتميز بصفة الاستمرارية بمختلف مجتمعاتها سواء كانت صناعية أو زراعية أو اشتراكية نامية كانت أو متقدمة ،بحيث قامت العديد من الدراسات المختصة من اجل فهم التغير وتوجيهه وجهة إيجابية، من اجل تنمية المجتمع ورفع هيبته رغم كونه عمليته معقدة التركيب ومتداخلة العوامل مختلفة باختلاف الثقافة والأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات.

فالتغير اليوم تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائيا يسير دون وقعيه، وإنما هو تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطة مدروسة، وأصبحت المجتمعات في هذا العصر تستحدث أهم المناهج والوسائل من اجل التغير والتغيير والتنمية بوجه عام.

والجزائر كوحدة من هذه المجتمعات تشهد في السنوات الأخيرة تغير اجتماعي متصارع مس اغلب مدنها الحضارية وما جاورها وهذا نتيجة للتطور اغلب جوانب الحياة، وكذلك إلى طبيعة المجتمع الذي يبحث عن التغير بصفة تلقائية فهو يأخذ الجوانب التي يتميز بهيا المجتمع، ويضيف عليها تمشي عمليات اجتماعية تندمج مع متطلبات وعلى طبيعة هذا المجتمع، وانطلاقا من هذا التغير وأهميته في الجزائر سنحاول في هذا الورقة البحثية التعريف بموضوع التغير الاجتماعي من خلال المحاور التالية:

- ماهية التغير الاجتماعي
- نظريات التغير الاجتماعي
- إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر

2-قراءة مفاهيمية

2-1-التغير الاجتماعي

لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء كان في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو غيرها من هذه التعريفات نذكر:

. **التعريف اللغوي**: التغير في اللغة العربية من الفصل غير أي استبدال الشيء بالشيء أخر نقله من مكان إلى مكان أخر والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية، وهو سنة من سنن الحياة لا يمكن إخفائها لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية

. **التعريف الاصطلاحي:** لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء أكان ذلك في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو غيرها من المجالات العلمية التي تعتبر التغير الاجتماعي مجالا خصبا لأفكارها ونظرياتها، ومن عديد هذه التعريفات نذكر على سبيل المثال مجموعة من هذه التعريفات منها تعريف الدكتور حسين الخوالي " بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية". - كما عرفه عاطف غيث أنه " تلك التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناءات المتعدد ه والمختلفة". **(رشو اني،2008، ص32)**

وللتغير الاجتماعي عند جي روشي أربع صفات هي:**(الدقس، 2014، ص15)**

1-التغير الاجتماعي ظاهرة عامة Un Phenomena Collect if، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2-التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي Structure Social أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك. هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.

3-يكون التغير الاجتماعي محددة بالزمن Identifier dians le temps أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهية بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة. ومن أجل الوقوف على مدى التغير.

وتأتي التغيرات الاجتماعية على عدة أشكال:

1-التغير في القيم الاجتماعية، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك.

2-التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

3-التغير في مراكز الأشخاص. ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، ومن المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

4-أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية. Permanance ، وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده ، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحة من خلال ديمومته.

ولهذا فإن التغير الاجتماعي عند جي روشي هو كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال -لدى فئات واسعة من المجتمع وبغير مسار حياتها. **(الدقس، 2014، ص17)**

ويلاحظ مما سبق، أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو: كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. وقد يكون هذا التغير إيجابية أي تقدما وقد يكون سلبية أي تخلفا. أي ليس هناك من اتجاه محدد للتغير.

ويحتوي المجتمع على عمليات اجتماعية، تحاول أن تدعم البناء والحفاظ عليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبعض من هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء، ووظيفته من أجل مستقبل أفضل، فالتغير في بناء الأسرة يتبعه تغير في وظائف أعضائها، فالانتقال من نظام الأسرة الأموية. إلى نظام الأسرة الأبوية تبعه تغير في وظيفة الأم في الأسرة، وكذلك وجدت وظائف وانقرضت أخرى.

2-2-التقدم الاجتماعي:

استعمال مصطلح التقدم الاجتماعي Progrès Social في البداية باعتباره مرادف لمصطلح التغير الاجتماعي، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات أوجست كونت Auquste Comte وكوندرسه Comdercet وغيرهم.

والتقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى النفع.

وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية. أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة.

ويعرف بأنه العملية التي تأخذ شكلا محددا واتجاهاً واحداً ويتضمن توجها واعيا مقصود لعملية التغير.

وهو يتضمن مدخلا معياريا قيمي للحكم على الأحداث والاجتماعية أي أن التقدم الاجتماعي يبحث عن المجتمع**(الدقس، 2014، ص23)**.

ولذلك يعني التقدم الاجتماعي: العملية التي تأخذ اتجاه واحد نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، أي فعل واع مخطط.

كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لأخر حسب ثقافة المجتمع، والظروف المحيطة به. فقد كان يعني في القرن الثامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ومن الأنظمة الاستبدادية. ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. وهو يعني اليوم بالنسبة للعالم العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي.

ويذهب كاريف Karayev بأن التقدم «هو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع، وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم ويتبين من مجمل التعريفات السابقة أن التقدم الاجتماعي يعني تطور الجوانب المادية والفكرية للمجتمع، وهو يحمل معنى معيارية قيمية.

وأوجه التقدم عديدة: فالأفكار والنظريات تدل على تقدم المجتمع وكذلك الزيادة السكانية فالزيادة تعني التقدم، مع الملاحظ أن زيادة السكان مسألة مختلف عليها. هل هي تقدم أو تخلف؟

وقد تطور مفهوم التقدم الاجتماعي في القرن التاسع عشر، وخاصة لدى رواد علم الاجتماع، الذين كانوا في الغالب ينظرون نظرة تفاؤلية» إلى تطور الإنسانية. أمثال سان سيمون وكوندرسه وأوجست كونت وغيرهم.

2-3-التطور الاجتماعي:

يعني بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

ويعرفه معجم علم الاجتماع بالعملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرور بمراحل متلاحقة مترابطة أي إن التطور الاجتماعي بهذا المفهوم يحمل معني التقدم التدرجي.

ولقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفق علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع دارون كتابة المعروف تأمل الأنواع البشرية عام 1859 ملبن نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية ومن هنا أشار العديد من المفكرين المحدثين إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي وفق هذا الخصوص بين وليام اوجبرن أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع الإنجاب في النظم الاجتماعية لم تستقر إلا عن القليل من النتائج الحيوية الهامة **(محمد علي،1984،ص 35)**

أما المفكر جوردن تشايلد فقد ميز بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأت منها بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه فالتغيرات الثقافية والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو بطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الوراثية ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط ويمكن القول أن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايد التعقيد فهو إضافة دون حذف أو استبدال البني القديمة.

إما التطور المجتمعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد بإضافة مع حذف واستبدال لبنى القديمة.

أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانب مهما في التغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات فيكون مصطلح التغيير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

2-4-النمو الاجتماعي:

يعني مصطلح النمو بأنه عملية النمو التدريجي والمستمر للكائن وزيادة ..... الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغير كميا وكيفيا والغاية من النمو هو النمو بحد ذاته. **(الدقس، 2014، ص ص 31-32)**

وفي مجال الدراسات الاجتماعية فقد تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي لان النمو الاجتماعي أكثر تعقيدا من النمو العضوي، فلا نستطيع أن نرد أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية مثلما هو ممكن .....نمو الكائن العضوي إلا في عمليتين اجتماعيتين كما يقول بوتومور أن " نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما يبدوا في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرت بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور في المجتمع الإنساني.

وقد استخدم المصطلح بمعان مختلفة في الفكر الحديث فيقال أحيانا مجتمعات نامية ومجتمعات أقل نمواً ومجتمعات أكثر نموا وما إلى ذلك وهنالك جدل كبير في أدبيات التنمية حول هذه التسميات.

وفي هذا الصدد فإن مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام. أما الجزء الأخر من التغير فهو غير متضمن ذلك الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي.

ومن هنا يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن مصطلح التغير الاجتماعي في العديد من النقاط وهي:

- ✓ يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي فيكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات.
- ✓ يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك. قد يكون سريعا ويتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف.
- ✓ يغلب على النمو التغير الكمي. أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي ذلك لأن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.
- ✓ النمو عملية تلقائية أي دخل للإنسان فيها وغير مخططة أما التغير فهو عملية موجهة إرادية مقصودة.
- ✓ يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه أما التغير فلا يكون مستقيما باستمرار وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه وكما سبق الإشارة في أن التغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم. كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

ولهذا يبدو الاختلاف بوضوح بينهما وفي دراسة السوسيولوجية تهتم بالتغيير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة عملية النمو وخصائصها.

2-5-التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية للازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية لهؤلاء الإفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

وتعرف بأنها العملية التي بموجبها يتم إشباع حاجات الإفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم، ويعرفها حسن سعفان بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات اعلي للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات اعلي للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة .....والصحة والآسرة .... ومن ثم الوصول إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. **(سعفات، 1973، ص 225)**

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة من اجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها متضمنة الوصول بالمجتمع إلى اعلي درجات التقدم **(حسن، 1982، ص ص 95-96)**

من الناحية العلمية فان مصطلحات التقدم والتطور والنمو تتضمن العديد من المعنى التي تتضمن القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل تدريجيا في المجتمع في حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب إلى الواقعية والموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو وليس ما يجب أن يكون على اختلاف التقدم والتنمية أي أن التغير يشمل دراسة ميدانية لكل عوامل التغير الاجتماعي

وفي المفهوم الكلاسيكي فان فكرة التقدم والتطور والنمو تعني أن التغير يتخذ اتجاها واحدا والى الإمام بطريقة لا إرادية كما هو في التطور والنمو أو بطريقة إرادية كما هو في التنمية في حين أن فكرة التغير قد تعني الاتجاه إلى الإمام أو إلى الخلف بفعل العديد من عوامل من بينها القدرة على إحداث التطور في هذه الحالة يكون فكرة التغير واقعية لأنها تعبر عن حالة المجتمعات التي يصيبها في الواقع التقدم والتخلف.

ومن جهة أخرى وإمام الاهتمام بالسياسة التنموية من قبل معظم الدول في الوقت الحالي بدأت تأخذ المجتمعات بالتغير المخطط وفق دراسة علمية تستوعب الواقع وترسم الأهداف المراد تحقيقها من اجل النمو بمستوى المعيشة وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع وبهذا يحقق تغير اجتماعي يمس جميع المجالات المعيشية الأخرى.

ولهذا لم تعد تلك المصطلحات ملائمة للحالة الراهنة وبالتالي فان هذا التغير الاجتماعي أصبح يشهد العديد من العوائق بعكس المصطلحات التي تصف حالة المجتمعات من الخارج الأمر الذي يبعدها عن التحليل والوصف العلمي أما مصطلح التغير الاجتماعي فهو الأكثر ملائمة لتحليل ووصف حركية تلك المجتمعات.

3. عوامل التغير الاجتماعي وآلياته

3-1-آليات التغيير الاجتماعي

تختلف مصادر التغير الاجتماعي، وتتعدد نظرة المفكرين على نحو سنشير إليه فيما بعد، ولكن يمكن القول في البداية أن هناك مصدرين للتغير هما:

-**المصدر الداخلي**: أي أن يكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع.

-**المصدر الخارجي**: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

-**الاختراع والاكتشاف**: يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثال ذلك، اختراع الكهرباء والسيارة ... أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة، كتحسين الآلة البخارية، وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما إلى ذلك. كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت

موجودة أصلا، كاكتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح، أو اكتشاف عناصر جديدة في الطبيعة، واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية، أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي. وبطبيعة الحال، فإن الحاجات هي التي تدعو إلى الاكتشاف والاختراع، تلك الحاجات التي هي اجتماعية في المقام الأول.

-**الذكاء والبيئة الثقافية**: بلا شك أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف، إنما يتطلب ذلك مستوى مرتفع من الذكاء. أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع. ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثاً ومكتسباً، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع.

-**الانتشار**: إن المخترعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين في المجتمع حتى تعم، وتؤدي إلى عملية التغير. والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع. ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف هوى وقبولاً لدى أفراد المجتمع، أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات، وقد تكون إرادية أو مفروضة. ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سعة الانتشار. وسنشير إلى تفصيل ذلك فيما بعد.

عندما نتفحص تراث العلوم الاجتماعية الخاص بعمليات التغير الاجتماعي والعوامل المحدثة له، سوف نجد أن التغير يتغير لعامل بعينه دون أخر، بينما نجد أن وجهة النظر الحديثة والتي نتفق معها تأخذ بعين الاعتبار بتعدد العوامل وتداخلها في إحداث التغير الاجتماعي ، كما يقدم لنا علماء العلوم الاجتماعية العديد من عوامل التغير الاجتماعي وتصنيفها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية نظرا لاختلاف الظروف الإنسانية المحيطة، كما تختلف العوامل فيما بينها من حيث مدى وعمق ومعدل تأثيرها النسبي بين مجتمع إنساني وأخر بل في داخل المجتمع الواحد، فقد يهيمن عامل بعينه على باقي العوامل في مجتمع ما بينما لا يهين العامل ذاته أو يختفي في مجتمع آخر، فلكل مجتمع خصوصيته ومن هنا سنحاول عرض أهم عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي على وجه العموم وفي الجزائر على وجه الخصوص.

2-3-عوامل التغير الاجتماعي:

أ. عوامل دينية:

أولت الشريعة الإسلامية عملية التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا، فحتمية التغير الاجتماعي في الإسلام حقيقة معترف بها عندما يرتبط تغير المجتمع بتغير الأنفس حيث يجعل حدوث الأول رهنا بالثاني كما جعل الإسلام التربية في منهجه شرطا مسبقا وقوة فاعلة أساسية في الوقت ذاته لتغير المجتمع. وتأتي نظرة الإسلام لقضية التغير شاملة، عندما نظر إلى معترك الحياة الاجتماعية وصنفها إلى جانبين أساسيين: أولهما ثابت لا يخضع للتغير. والثاني متغير بحسب مقتضيات المصلحة زمانا ومكانا وحالا وبالتالي فالتغير الاجتماعي من منظور الإسلام واجب شرعا إذا كان في ذلك خير وصلاح للفرد والمجتمع على حد السواء بشرط الالتزام بالتعاليم والتقيد بالضوابط الاجتماعية. **(عثمان، 2003، ص ص 123-124)**

ب. عوامل جغرافية:

لو حاولنا استقراء ما يسجله تاريخ الوطن العربي بوجه خاص والجزائر بوجه عام في مجال التغير الاجتماعي سوف نجد أن العامل الجغرافي يلعب دورا حيويا في تحديد ملامح عمليات التغير الاجتماعي وأنماطه وتداعياته السليبة منها والايجابية على النظام العربي ككل وسوف نعرض بعض مظاهر التغير التي يحدثها الموقع الجغرافي:

- سهولة الاتصال الثقافي مع بلدان غير عربية فموقع الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج يجعله متصل بجميع قارات العالم، وبالتالي يسهل التواصل مع أي مجتمع. كما أثر هذا التقارب حتى في لون البشرة وتشابه الأجناس.

- ظهور موانئ عربية إستراتيجية كميناء جنحن" الجزائري، ساعدت على ترحلا الملاحين العرب والتجار ودعاة الإسلام لنشر ثقافاته في أسيا وإفريقيا وأوروبا ويعتبر العرب أول من أقام علاقات مباشرة مع الصين وشرق إفريقيا.

- جعل الوطن العربي مطمعا للغزاة والمستعمرين لموقعه الاستراتيجي كما حدث مع الجزائر -سهولة الانتقال بين الدول العربية مما ساهم في زيادة وحدة الوطن العربي.

ت. عوامل اقتصادية وطبيعية

من بين العوامل الهامة والأساسية في تحويل المجتمعات وفي تغير مجرى التاريخ، تلك العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتطور المادي، والذي يغير البناء الاجتماعي بوجهيه المادي والمعنوي فالأفكار والذهنيات والعادات والتقاليد تخضع هي الأخرى في تغيرها إلى الظروف الاقتصادية المتوفرة في أي مجتمع؛ وتتأثر بتغير تلك الظروف نفسها، لهذا فإن أي تغير أو تحول في المجتمع لا يمكن أن يحدث لمجرد توفر عوامل دون أخرى بالرغم من أن التاريخ الاجتماعي لبعض الدول منها دول العالم الثالث، يشير إلى أنها لم تمر بنفس المراحل التطورية التي مرت بهيا المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، وبالتالي فان عوامل التغير لم تكن نفسها فقد توجد بعض المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، قد قفزت من المجتمعات الاستعمارية الإقطاعية، الاشتراكية القائمة على التصنيع والصناعات الثقيلة والتي تتطلب رؤوس أموال من المفروض أنها تراكمت بفعل تضافر جهود مجموعة من العوامل التاريخية دون غيرها ، والعوامل الاقتصادية قد أوجدت فيما بعد بفعل السياسة التنموية التي أنتجتها ابتداء من 1966، لكن هذا لا ينفي أن تغير المجتمع الجزائري خاصة بالنسبة للتحولات التي يعيشها ألان، فقد ساهمت فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي كانت بشكل مغاير عن التحولات التي عرفت في فترة السبعينيات، حيث ساهمت الثروات الطبيعية وعلى رأسها المحروقات كعامل اقتصادي رئيسي هام في اعتماد الاشتراكية الاقتصادية الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكانت أساس قيام قاعدة صناعية ثقيلة هامة في الجزائر, فالتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم المتقدم والازدهار الاجتماعي الذي حققه هذا التطور جعل من الجزائر تتجه نحو التصنيع عن طريق استرداد التكنولوجيا، حتى تكتمل الثلاثية الصناعية وهي المواد الخام واليد العاملة والتكنولوجيا. وكان المخططون يعتقدون أن جميع هذه العناصر على ارض الواقع كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالضرورة حتى وان كانت التكنولوجيا تحمل في جوانبها عناصر ثقافية غربية عن المجتمع الجزائري؛ فهذه العوامل التي اعتمدت عليها الجزائر في تجربتها التنموية منذ السبعينيات والتي دفع إلى ظهور قطاع صناعي ضخم خطت من خلاله الجزائر خطوات كبيرة في مجال التنمية لكن هذه التغيرات لم تصمد أيضا في ضل سيطرة اقتصاد السوق على العالم الغربي ومنه الوطن العربي والجزائر. **(رشتى، 1972، ص 135)**

ث. عوامل اجتماعية

تتضافر مجموعة من العوامل والأسباب في إحداث التحولات التي هي عملية تكييف المؤسسات المختلفة للوظائف أو المهام التي تكون قد تغيرت بفعل هذه العوامل، والمجتمعات الانتقالية أو ما يسمى بالمجتمعات الجديدة، لم تمر في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بنفس المراحل التي مرت عليها المجتمعات الغربية والتي لم تتعرض لنفس التمزق الذي عاشته تلك الدول المتخلفة، كما أن الدول المتقدمة الغربية قد تغيرت بفعل عوامل داخلية، بينما الدول السائرة في طريق النمو، عندما أخذت استقلالها كانت تحركها رغبة عارمة في التطور والتقدم وبالتالي فان عوامل التغير فيها كانت خارجية أكثر منها داخلية؛ خاصة فيما يتعلق بالأفكار التي تقوم بتنظيم المجتمعات سياسيا واقتصاديا وبالتالي فان الجزائر عند تخطيها المرحلة الاستعمارية وشروعها في بناء مجتمعها اعتمدت على أفكار ومنطلقات خارجية في تطوير المجتمع الداخلي مستخدمة في ذلك مبررات داخلية هي في الحقيقة حصيلة المشاكل التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، وبالتالي كانت كغيرها من دول العالم الثالث تحركها رغبة التطور السريع والشامل، وكانت

شمولية الهدف من الناحية الاديولوجية لا يحققها غير الخط الاشتراكي والملكية الجماعية والتسيير الأحادي لكل دواليب الحكم والساسة والاقتصاد، دون مراعاة خصوصيات المجتمع ومقومات الشخصية الجزائرية وبالتالي فان عدم تبني سياسة إستراتجية مبنية على حاجيات ومتطلبات المجتمع الجزائري جعل الجزائر تتخبط في العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر و البطالة والانغلاق السياسي والفوارق التعليمة وانخفاض المستوى الصحي وتفشي الجرائم، كل هذه العوامل سارعت في حدوث التغير في الجزائر وظهر ذلك جليا من خلال أحداث أكتوبر 1988. **(جابر، 1994، ص 317)**

والتي كانت منعرجا لإعادة النظر في كل السياسات السابقة والعودة إلى إحداث تغيرات سياسية وقانونية واقتصادية للتسيير الهيكلي للمجتمع الجزائري حتى يواكب التطورات الحاصلة في العالم بشكل ايجابي.

4-نظريات التغير الاجتماعي

4-1-نظريات التقدم الاجتماعي

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائيا. ويسير المجتمع وفق مراحل محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم باستمرار. والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة، ومن ممثلي هذا الاتجاه: جان جاك Rousseau وكندرسه Condercet وأوجست كونت AComte . وغيرهم.

أ -نظرية جان جاك روسو J .J Rousseau (1712 -1782): لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف بالعقد الاجتماعي، Contrat Social، وقد عرفت نظريته بنظرية العقد الاجتماعي، والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية (Rousseau, 1968,P49) .

1-المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وكان الإنسان خاضعة للنظام الطبيعي، ومتمتعة بحرية تامة " فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان...".

2-المرحلة الثانية: وهي مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل أسرة، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر والإلزام.

3-المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضعة السلطة عليا -الدولة.

4 -المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية: لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم. والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها:

1-أن نظريته خيالية وغير واقعية، فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر إلى سند تاريخي.

2-أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جمعية في اختيار حاكمهم.

3-تبقى الفكرة خيالية وافتراض قابل للنفي والإثبات، إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها.

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديمقراطية الحديثة، حيث اعتبر كتاب العقد الاجتماعي» «إنجيل الثورة الفرنسية»

ب -نظرية أنطونيان كوندرسه Antonine Condercet (1793 -1799):

شرح كوندرس**(الخشاب، 1966، ص 20)** (مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير «شكل تاريخي التقدم العقل البشري عام ١٧٧4 م، موضحا تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال، من خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم في القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

والتقدم عنده عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حدا كبيرة.

وقد قسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، وعاشرها «مرحلة الآمال، أي مستقبل الإنسانية. وتتلخص المراحل على النحو التالي: **(الخشاب، 1966، ص 21)**

1-المرحلة الطبيعية وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية والتي تقوم على الصناعات البدائية.

2-مرحلة الوعي واستئناس الحيوان.

3-مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة.

4 -مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية، وقد وصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

5 -مرحلة الحضارة الرومانية: وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العملية وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم.

6-مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وهي تبتدئ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 476 م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية. وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية)، وأثر ذلك على مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا.

7-مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى): وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحار بين ورجال الدين، وظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة.

8-مرحلة اختراع الطباعة: وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر. وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموما. وقد انتشرت الحركات النقدية والفلسفية، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

9-مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية.

10-مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: ويستدل عليها كوندرسه من دراسة الماضي والحاضر للإنسانية، لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد، وتعم فيها المساواة بين الأمم. وفي هذه المرحلة تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى إليها.

ويلاحظ من تقسيم كوندرسه بأنه تاريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولا تعميم ما حدث في أوروبا على العالم بأسره، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الإنسانية، واستقراء ما ستكون عليه، وقد كان متفائلا في نظرته لهذا المستقبل

ويؤخذ عليه كشفه عن ديناميت التغير الاجتماعي وأبعاده، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها.

ج- نظرية أوجست كونت Auguste Comte(١٧٧٩ - ١٨٠٧): (بنماتشيف، 1972،ص 29) يعتبر أوغست كونت من أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه التغير وفي تفسيره للتغير من فلاسفة التاريخ لقد عاش الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي وان اصطلاحه وتنظيمه ليست مسالة سهلة، كما لاحظها بعض المصلحين في عصره، وإنما تتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على هذه الفوضى، وقد بين أن الفوضى هذه نتيجة الاضطراب العقلي وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد أن المجتمع حتى يستقر ويتقدم بحاجة إلى اتفاق عقلي وتوصل إلى أن المجتمع لإصلاح له ألا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج الظواهر الطبيعية والتوصل إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميكا سوسيال Dynamique Sociale وللستاتيك سوسيال Statique Sociale توصل إلى قانون الحالات الثلاث الذي دعاه بالاكتشاف العظيم سنة 1822 ونظريته في تقدم الإنسانية وتعكس هاتين نظريتين مفهوم التغير الاجتماعي بوجه عام.

لقد درس كونت مفهوم التغير الاجتماعي بشكل عام في تحليله لتطور المجتمع اما بشكل الخاص فقد قام بدراسة معمقة للتقدم الاجتماعي حيث يرى ان التطور الارتقائي الذي شهادته الإنسانية يبدو في مظهرين **(الدقس، 2014، ص 83)**

-الحالة الاجتماعية

-الحالة البشرية

بالنسبة للحالة الاجتماعية هي تتحسبن مستمر وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا إلى قانون علمي أمكننا بفضل ذلك السيطرة على طائفة من الظواهر التي تخضع له وبذلك يزداد تحكم الإنسان في مجمل الحياة الاجتماعية والطبيعية ويستطيع التنبؤ بسير الظواهر فيحول دون انحرافها أو خروجها عن القصد السوي ويرتب نفسه وفقا لمقتضياتها وهذا التقدم الارتقائي سريع الحركة واضح النتائج وخاصة في التقدم المادي.

أما من الناحية الطبيعة البشرية فقد حدث في النواحي الطبيعية والعقلية والأخلاقية، فان تقدم علم البيولوجي أدى إلى التقدم في الطب وهذا بدوره إلى زيادة متوسط عمر الإنسان وارتقاء مستويات الصحة العامة.

وفق الناحية العقلية زادت القدرات الخاصة للإنسان، واتسعت مداركه وارتقى متوسط الذكاء العام لدى الأفراد.

ومن الناحية الأخلاقية: سمت المشاركات الوجدانية والمقاييس الجمالية وكذلك المعايير المتمثلة بالآداب والعلاقات العامة.

ويرى كونت أن هناك بعض العوامل التي تؤثر في الطور البشري مثل الجنس والبيئة والظروف السياسية وقد جعل الأخلاق هدفا ونهاية قصوى تسعى الإنسانية في الوصول إليها.

لقد انطلق كونت في نظريته السوسيولوجية الخاصة بالتقدم الاجتماعي بأنه ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع من فيزيقية وأخلاقية وعقلية وسياسية، ويبدو هذا التقدم بوضوح في مجال السيطرة على قوى طبيعية غير أن هذا التقدم نحو الكمال يكون بطيئا وشاقا وتتخلله الأزمات والاضطرابات الجديدة ولكن الإنسانية تستطيع التغلب عليها تفاؤلا كبيرا نحو تقدم المجتمعات البشرية.

4-2-نظريات الدورة الاجتماعية

تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة ولذلك فان التغير في المجتمعات البشرية يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودورانه نمو الكائن الحي ونهايته ألا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات وبدايتها ونهايتها، أي التوترات الحياتية محددة ببداية ونهاية، هذا التوتر له دلالة مهمة بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهر له وبهذا نتج تغيير اجتماعي بشكل محدود.

أ-نظرية ابن خلدون (1332-1406)

عرف ابن خلدون بدراسته العلمية وبفلسفة التاريخ وعرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع. وصاحب نظرية في علم الاجتماع، وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة وإنما تخضع لقوانين اجتماعية ...

وينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية، ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فساده. وتردده بين الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع، وعناصر تكوينه، وتنظيمه، من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تقتضيه سلامة المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله. **(زريبي، 2005، ص 42)**

ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة. فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة. دورة المجتمع -مستقلة عن الإرادة الإنسانية، وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

وبين أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: «ومن الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام (...) وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص

والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار. والأزمنة والدول»، به **(بن خلدون، 1983، ص 34)**

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة، والعوامل التي تؤثر فيه، وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى «قانون الأطوار الثلاثة» -الأجيال الثلاثة -وهي:

1- طور النشأة والتكوين.
2- طور النضج والاكتمال.
3- طور الهرم والشيخوخة.

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته، فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة، فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة. وفي هذا يقول: «إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته" **(الدقس، 2014، ص 89)** وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع. وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة، وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: مرحلة البداوة، ومرحلة الملك، ومرحلة الترف والنعيم، ومرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء.

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللا ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون اجتماعي، أن الهرم إن نزل لدولة لا يرتفع، أي أن الإصلاح لا يجدي شيئا متى هرمت الدولة وبالتالي لابد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها ضعف العصبية والخراب المادي الذي يحل بها.

ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي، إن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة، ومتطلبات الحياة الاجتماعية وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة تقدمه ومن عوامل بيئية وكثافة السكان، ثم عدالة الدولة وبين أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربعة: العصبية والقضية ووجود دعوة دينية أو مبدأ سياسي ثم ضعف الدولة السابقة من اجل قيام دولة جديدة على أنقاضها وقد أسهب في شرح دعائم الدولة بشكل علمي. **(الخشاب، 1981، ص 208).**

ويتبين من أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ونظريته في التقدم الاجتماعي بوجه خاص انه صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع وقد توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكدة على آلياته ونتائجه.

ب-نظرية شبنجلر(1856-1936م)

يمثل العالم الألماني اورفالد شبنجلر اتجاها خاصا في الدراسات الاجتماعية التاريخية وفي نظرية التغير الدوري الحرفي ضمن إطار النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي وقد أحدث كتابه "تدهور العرب" الذي وضعه عام 1918م ضجة كبيرة في العشرينات.

عشرينات وثلاثينات هذا القرن، وكذلك كتاب: الدولة الذي نشره عام 1933م، يشرح فيه حقيقة الدولة، وتطورها التاريخي، وأنها ذات ثقافة تنصهر فيها تجربة المجتمع.

وقد اهتم شبنجلر بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات، وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، ومؤكدا أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها أهمية تذكر في عملية التغير، وأن لكل ثقافة طابعها المميز في الشكل والجوهر.

ويسهب شبنجلر في تقسيم الثقافات وتصنيفها وتحديد أعمارها. فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية هي: الثقافة المصرية، وثقافة بلاد الرافدين،والهندية، والصينية، والكلاسيكية (الأبوللنية)، والعربية (أو المجوسية)، وثقافات المايا، ثم الثقافة الغربية (الفاوستية). ويشير إلى ثقافة تاسعة ما زالت في طور النشوء هي الثقافة الروسية، وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق جميعا في تاريخ التطور العام، وهي تتجه نحو الفناء، وهنا يتفق مع ابن خلدون حول «فناء الحضارة».

ويلاحظ أن مفهوم التغير الحضاري عند شبنجلر يسير في دائرة مغلقة بداية من جديد وان كل حضارة تختلف في تكوينها عن رأي حضارة أخرى ولقد أصاب في هذا الجانب وان تشبيه نمو الحضارة وتطورها بنمو الكائن العضوي اتجاه ساد عند مفكري النظرية الحيوية يشاركه علماء كثيرون وعموما فقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء للدراسة التغيرات الثقافية وصياغة نظرية أكثر شمولا.

ج-نظرية فيكو ViUo(1668-1744م):

يعتبر فيكو من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ من خلال نشره لكتابه مبادئ علم جديد» (Principes d'une Sciencenouvelle) عام 1720م، وصاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي Spiral وهي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم، أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ إلى نفس النقطة التي بدأ منها، وإنما يسير في شنكل لولبي بحيث كل دورة تعلو

الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا وفق قانون النكوص (La Loide Regression)وقد صاغ قانون عاما لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال التحليل النظري للبعد التاريخي ، وقد اهتم بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية .

وقد عالج في القسم الرابع من كتابه «مبادئ علم جديد تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسمها إلى ثلاث مراحل متعاقبة:**(الخشاب، 1981، ص 429)**

1-المرحلة الدينية: وتتميز بالطبيعة التألهية للأشياء، وأن كل فعل وقول مستمد من الآلهة، فالحكم مستمد من الدين والنظم بتكوينها تعتمد على الدين، وكذلك اللغة لها مدلولات غيبية، أي أن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد اعتماد كليا على مقولات دينية في مجالاتها المختلفة.

2- مرحلة البطولة: وتبدو في تعظيم الشرف، والمغامرة ، وظهور الأرستقراطية السياسية والحق فيها للأقوى وتتمثل في سيادة الأسرة الأبوية الممتدة عن الرومان حيث كان رب الأسرة مطلق الحرية في التصرف بأعضاء أسرته، وقد ازدهرت في هذه المرحلة العديد من المجالات الاجتماعية.

3-مرحلة الإنسانية: وتتميز بالحرية السياسية والمساواة وسيادة الحقوق المدنية وانتشار المنظمة الديمقراطية.

وبهذا نعتبر نظرية فيكو أن تقدم الإنسانية حتمي مع حتمية المرور بالمراحل الثلاث أي أن التغير أليه نظرة كلية من جميع المجتمعات ويفرضون قانونهم ليتوافق معه تقدم الإنسانية ذلك القانون من أساسه مبني على تصور فلسفي وقائم على استقراء ناقص لتطور الحضارات.

2-4- نظريات التطور الاجتماعي:

يعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني وفي تحليل لواقع المجتمعات والتغير الاجتماعي الذي ألزم على دراسة سيسيولوجية من خلال الباحث داروين Darwin الذي نشر عام 1859م كتاب بعنوان أصل الأنواع البشرية Origin of Species وقد أخذت كتابات بعض علماء الاجتماع تطبق المفهوم الدار ويني لتطور الظواهر العضوية فأخذت تطبقها على الظواهر والنظم الاجتماعية أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور البيولوجي لدى المجتمعات البشرية.

أ. **هربرت سبنسر Herbert Spencer (1820-1903):**

يعتبر سبنسر من أهم دعائم الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر **(الخشاب،1981، ص430)** وهناك تشابه كبير بين نظريته الاجتماعية، ونظرية دارون البيولوجية، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس Homogenétié إلى اللاتجانسHétèreogenétié فالتكامل Intégration.

ويرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي»، أي أنها مرتبطة ببعضها، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاص، وكلما ازدادت أعضاؤه اختصاصا ازدادت استقلالا.

وفي ذلك يقول: «إن خصائص الأجسام الاجتماعية (الأفراد) والأجسام الحية (الكائنات العضوية)، من خلال نموها تزداد تباينا وتنوعا في التركيب فالكائن العضوي يتكون من أجزاء قليلة التباين، ولكن خلال نموه يكبر حجما، وتتكاثر مع ذلك أجزاؤه وتتباين، وكذلك الأمر يحدث فيالمجتمع ففي البداية يكون التباين أفراد غير واضح سواء في الكم أو الكيف ولكن عندما يزداد عدد السكان تصبح الانقسامات وتزداد درجة الاختلاف فالمجموعة الاجتماعية تكون متجانسة عندما يكون عددها قليلا وتكتسب صفة الاختلاف وعدم التجانس عندما يزداد حجمها ويصبح التعقيد فيها كبيرا وبهذا يحدث خلل وينشأ بهذا ظواهر اجتماعية ناتجة عن هدا التعقيد.

وتتأثر الظواهر الاجتماعية بنوعين من العوامل هما:

-**العوامل الداخلية:** وهي خاصة بالفرد من حيث تكوينية العضوي والوجداني فالظاهرة الاجتماعية تتأثر بالعوامل الفردية للأفراد.

-**العوامل الخارجية:** ويقصد بها البيئة الجغرافية تلك البيئة التي توثر في الأفراد من حيث النشاط إلي أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية وعموما تعتبر هذه الظواهر سواء كانت سياسية أهم اقتصادية فهي تدل على مدى قطعية الإنسانية من تطور وارتقاء فالانتقال من نظام الأسرة إلي القبيلة والمدنية والدولة يدل على مدي التطور ولكن ليس تطورا مطلقا وإنما انحلال نحو الفناء.

أما تطور المجتمع فيكون نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية، تعمل جميعها متضافرة في عملية تطورية موحدة يطلق عليها سبنسر "التطور فوق العضوي "وان التحضر غاية كل تطور وارتقاء المخلوقات ولذلك:

-كلما ازداد الكائن العضوي تعقيدا ازداد اختصاصا وتفردا.

-كلما ازدادت الأعضاء تفردا واختصاصا ازدادت استقلالا وكما ينطبق على الكائن العضوي ينطبق على المجتمع.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من اجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها مما أدى إلى تكاملها وتطورها ويظهر ذلك في المجتمعات المعاصرة، وفي حالة تحقيق التوازن والانسجام بين المجتمعات تتم عملية التغير الاجتماعي بداخلها.

5-إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر

5-1-إفرازات التغير الاجتماعي ومصادره:

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين حول هذه المصادر إلا أن الجميع تقريبا يتفق حول مصدرين، لا يمكن بالرجوع إلى أفكارهم الاستغناء عنهما ويتمثلان في:

- المصدر الخارجي: ويكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، والإطار الذي يعمل فيه يكون المجتمع نفسه، أي نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع نفسه.

- المصدر الخارجي: والذي يأتي من خارج المجتمع من خلال اتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى وبطبيعة الحال سواء أكان مصدر التغير من الداخل أم من الخارج فان ذلك يقوم بالضرورة على آليات محددة تتمثل في

أ-الاختراع والاكتشاف: يبدو ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختراع الحاسوب والهاتف النقال.

ب-الذكاء والبيئة الثقافية: فبلا شك انه ليس بمقدور أي فرد العيش بعيدا عن الاختراعات والاكتشافات خاصة الضرورية منها.

ج-الانتشار: أي أن هذه المبتكرات والاختراعات لن يكتب لها النجاح مال تنتشر في المجتمع وتعمم فتؤدي بذلك إلى عملية التغير.

أما بالنسبة لإفرازات التغير الاجتماعي: بالنسبة للإفرازات الناتجة عن التغير الاجتماعي فانا نعلم انه بعد نهاية كل مرحلة لا بد أن تظهر إفرازات مجموعة من الإفرازات كنتيجة لهذا التغير الذي حدث في المجتمع ومن بين هذه الإفرازات والتي هي في العادة عديدة ومتنوعة سنحاول أن نشرح بعض هذه الإفرازات.

*** الاستهلاك المظهري:**

فبعد أن تصل عملية التغير إلى نهاية مرحلتها لتبدأ مرحلة جديدة يصيب المجتمع حالة من الرفاهية والرخاء والذي يجعل أفراده يعيشون عيشة مترفة يتنعمون بنعيم التغير الذي جلب لهم المال الوفير يستخدمونه لارتقاء مستوى عيشهم فينقلهم من الضروريات إلى الكماليات، أي يذهبوا لاقتناء السلع النفسية والملابس الفاخرة والعطور الغالية وبناء المنازل الفخمة والأثاث

والسيارات الفارهة ليستمتعوا بجمالية ورونق الحياة التي جاء بها التغير لهم، وأبناء هذا المجتمع يكونون في الغالب عالة وعبأ على المجتمعات المنتجة ويكون مجتمعهم منحطا في وجوده خالي من الإبداع الخلاق غير قادر على الإسهام في بناء تغير لنفسه بل يستقبل المؤثرات الخارجية فيستجيب لها لأنه يضحي كارها للعمل اليدوي و الإنتاج المثمر؛ هذا النوع من المجتمعات غالبا ما يكون مصدر تغيره احد مصادر الطاقة أو الحرب أو التكنولوجيا.**(الدقس، 2014، ص 21).**

*** بروز ثقافة الكترونية:**

يظهر هذا النوع من الثقافة في مجتمع معلوماتي إذ تتبلور ثقافة الكترونية داخل ثقافة الأسرة عملا على ارتقاء تفاعلها مع ثقافات اجتماعية أخرى خارج حدود مجتمعها فتتناول شتى المواضيع والاهتمام، مثل الموسيقى والطعام والأزياء وتتبادل المعلومات معها لترفع من نمط عيشها وإشراك أفرادها في عالم الأخبار المعاصرة ذات رؤى متباينة ومتعارضة وإزاء ذلك يتم إنشاء قواعد أساسية لمعايير وقيم وسياسة وتجارية وجمالية ترفيهية، بين الأفراد عبر الكون كله وبسرعة فائقة تتوسع دائرة انفتاحهم على ثقافة الأخر. **(العمر، 2004، ص 265)**

وتكون المعلومات هنا مستخدمة من اجل التواصل البشري فضلا عن كونها سلعة يستفاد منها في الأنشطة الاقتصادية والسياسية وعنصرا نقديا بذات الوقت، لنقد الأحداث والأشخاص وحري بنا أن نشير إلى اتصالات الأفراد هنا يتم عبر تقنيات الكترونية يفضلونها على الاتصال المباشر (وجها لوجه في معظم أوقات حياتهم، وحتى الحكومة تتصل بمواطنيها وتعرفهم على سياساتها ومواقفها حول المواضيع التي تهتم بها أكثر من اعتمادها على التنظيمات الرسمية الوسيطة بينها وبين المواطنين مثل الأحزاب السياسية والبرلمان ووكالات الأخبار وذلك راجع إلى سرعة اتصالها بهم وكذا الحال بالنسبة لرجال الأعمال والأساتذة في المؤسسات التعليمية والتربوية، هذا النوع من الإفراز يحصل بسبب ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية.

*** ظهور مجتمع معلوماتي:**

ينشأ هذا النوع من المجتمعات بسبب الأزمة الديمغرافية والتدمير البيئي المتطرف والتقانية البيولوجية، وتأزم علاقة الشمال بالجنوب وهذا ما حصل في العالم الصناعي الغربي الذي يستخدم أفراده ثقافة الكترونية تسير وجودهم، وعلائقهم واتصالاتهم وتكثف ثقافتهم وتحررهم من طغيان وهيمنة الزمان والمكان؛ تقرب من تواصلهم مهما تباعدوا جغرافيا وتعجل في تحقيق طلباتهم بسرعة فائقة ووقت وجيز، ويتصف هذا المجتمع بالصفات التالية، يكون الحاسوب مسيطرا على أذهانهم ومعتمدا على قوته الإنتاجية للمعلومة المنعية (شبكة وبنوك للمعلومات) وابرز مشاكل هذه المجتمعات الاجتماعية فهي غزو خصوصيات الناس وانتشار الإرهاب وكثرة الجرائم الالكترونية ومن الصفات الأخرى في هذا النوع من المجتمعات هي أن معرفة استخدام الحاسوب بين الأفراد يعني امتلاك موهبة تمنح مالكها نفوذا واعتبارا وتميزا عاليا، كما كانت الأرض والمال يمثلان مصدر للنفوذ والعزة والقوة عند أفراد المجتمعات التقليدية والريفية، وبالتالي فإن كل تغير واقع في مجتمع ما يحمل في طياته مجموعة من الإفرازات في عديد الميادين والمجلات بجوانبه السلبية والايجابية.

6-معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر

6-1-معوقات اجتماعية:

وهي مجموعة من المواقف والقيم الاجتماعية الداخلية، أو الخصائص الاجتماعية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتلك العوامل التي تدخل في تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي تحديد مقدار التعامل ولهذا فإنه بالنظر إلى مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في انتمائه لدول العالم الثالث والى المجتمع العربي الإسلامي، عرف محاولات عديدة لتدمير مقاوماته الشخصية عن طريق الاستعمار السياسي والعسكري والثقافي، هذه

المقومات المتمثلة في الدين واللغة ومجموعة القيم ونمط الأسرة والمدرسة وقيم الجماعة السائدة التي تحدد موقفها في التعاون، كما تمتاز الشخصية الجزائرية بتقديسها للحرية الفردية وخاصة فيما يخص الملكية الفردية والعمل **(العمر، 2004، ص267)** بالنظر إلى هذه المقومات نجد التجربة التنموي في الجزائر لم تعط لها المكانة الهامة في المخططات الاقتصادية، ولا حتى في المخططات الثقافية، ولم تهتم بالفرد الجزائري ومقومات شخصيته، ويتجلى هذا في النتائج المتحصل عليها في التجارب الجزائرية السابقة فبالرغم من التفاف العمال حول مؤسساتهم وحول أراضيهم في بداية هذه التجارب إلا أنهم قد تخلو عنها فيما بعد، وقد سجلت هذه التجربة انخفاض في معدلات الإنتاج، ومن بين الأسباب الهامة والرئيسية في ذلك عدم فعالية العامل الجزائري وعد تمكنه من تحقيق أرقام نمو عالية مما ساهم في تحول نظرة العمال شيئا فشيئا إلى نظرة عدائية بينهم وبين المسيرين كهذه المؤشرات تدل على أن الفرد الجزائري في مختلف المؤسسات التي يتواجد فيها لم يستطع التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التي أوجدتها التجربة التنموية، وهذا يدل على عدم الاستثمار في الموارد البشرية من جهة وعلى عدم الاهتمام الكافي بعادات وتقاليد ولغة الفرد الجزائري من جهة أخرى، فغالبية الجزائريين ظلت تعاني من الاغتراب الاجتماعي ليس في المصانع فحسب بل في جميع الإدارات على اختلاف مجالاتها وحتى في الجامعة والمدرسة والشارع نتيجة الاغتراب اللغوي والقافي؛ وعدم تمكن السياسة الاجتماعية والاقتصادية من توجيه هذه العوامل إلى عوامل مساعدة على التنمية والتغير والتطور بل تحولت إلى عائق اجتماعي**(الكنز،1990، ص 96)**

2-6-معوقات إعلامية:

وهي عوامل معوقة مرتبطة بالجهاز الإعلامي ووسائله وبالوظائف التي يقوم بها من خلال الإطار المرجعي النظري والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع، والإعلام قطاع مثل بقية القطاعات الأخرى له عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية إعلامية، ومكانته في المجتمع الجزائري مكانة إستراتيجية حسب المفهوم التنموي له وأداة فعالة ومؤثرة حيث الوظائف التي حددتها السياسة الاشتراكية في الجزائر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد تحمل الإعلام أعباء هذه المرحلة، وكان أداة مطيعة وصوت مدوي لإسماع الشعارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رفعت في تلك الفترة لكن الإعلام ولأنه على ارض الواقع لم يحض بنفس الاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى، فظل بعيدا عن الاهتمامات الحقيقية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولم يستطع الجهاز الإعلامي ووسائله توظيف تلك الخصوصيات الاجتماعية للجزائر وللمجتمع الداخلي فيها، ولم تتمكن من استيعاب العناصر الثقافية المتنوعة في الجزائر ولم يدقق في قضية التعامل مع مقومات الشخصية الجزائرية، التي ظلت معوقات اجتماعية أمام التنمية وأمام الإعلام الذي نجح قبل الثورة وأثنائها عندما اتخذها عناصر ومقومات للمقاومة والكفاح وتماسك المجتمع ، وبالتالي فعدم الاهتمام بهذا القطاع الحساس والذي يعتر السلطة الرابعة وسن قوانين و ضوابط تسير وتخدم التنمية المجتمعية وتكفل الحرية الديمقراطية في نفس الوقت من جهة، واحتكاره في عديد المناسبات من جانب فيئة معينة جعله معيقا من معيقات التغير في المجتمع الجزائري.

3-6-العو ائق الاقتصادية:

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وكذلك، فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير. وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك. وهي عوامل تلعب دورة مؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، ومن أهم تلك العوامل:

- **ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:**

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية، ولهذا لا بد من توفر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكنا.

ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، والدليل على ذلك، أنه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد. وقد بين نمكوف "Nimkoff"، أن الاختراعات تعتمد على:

1-القدرة العقلية.

2-الحاجة للاختراع.

3-المعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي **(الدقس، 2014، ص 327)**

إن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

التكلفة المالية: في كثير من الحالات، يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك. أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

إن كثيرا من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القدرة المادية يمنع من تحقيق تلك الرغبات. فالتأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها. أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه، من ناحية عامة، فكلما تحققت فائدة أعلى، كلما كان الإقبال أعم وأشمل.

وقد أشار روجرز Rogers بأن قبول التجديد: (التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز 10%، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة **(الدقس، 2014، ص 224).**

أما إبراهيم أبو لغد، فقد توصل إلى نتيجة مختلفة، مبينا أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي، رغم الفائدة المالية. حيث بين في ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي، فقد أراد أخصائي زراعي في إحدى القرى المصرية إدخال زراعة، «الذرة الهجين»، في المنطقة التي يعمل بها، ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن 15٪. ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت، وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين عند إعدادها للخبز **(أبو الغد، 1960، ص 14)**

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير يضاف إلى العامل السابق، وأن تحقيق الفائدة المادية ليست هي العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

محدودية المصادر الاقتصادية: إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا، فإن المجتمعات النامية -والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها. فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار ... في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية، تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية. بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام وقد وصف ج. البرتيني الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص هي: **(البرتيني، 1980، ص 41)**

1-إنه اقتصاد تقليدي: ويسود الزراعة فيه نمط بدائية الإنتاج، وكثيرة ما يكون هذا الاقتصاد منكفئا على نفسه، مفتقرة إلى إنتاج كاف... مما يجعله مقطوعة جزئيا عن باقي الاقتصاد.

2-يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد من الخارج، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى، ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

3-يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

وعموما، يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، وغالبا «فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة كريمة، ويقعدها عنه الفقر، ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها، ويحسون الحاجة إليها، وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها.

4-6-معوقات سياسية: فالأزمة التي مرت بها الجزائر بداية من أحداث 5 أكتوبر 1989 والتي مهدت إلى التطرف السياسي الإسلامي في تلك الفترة، والى ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري وحرق المصانع والمدارس والمؤسسات العمومية والخاصة، وقتل الأبرياء ونشر

الخوف في أوساط الفلاحين ومربي المواشي على مستوي الأرياف والمداشر، جعل هذه الفئة تهجر مساكنها وتترك مستثمراتها الفلاحة وتهاجر إلى المدن هروبا من بطش هذه الجماعات المتطرفة التي بثت فيهم الرعب وبدوره هذا النزوح ساهم فبظهور عديد المشاكل التي كانت لها إفرازات كبيرة على المجتمع الجزائري بداية بأزمة السكن وظهور الأحياء القصديرية، إلى أزمة البطالة والتي أدت إلى تفشي ظاهرة السرقة واستفحال الإجرام، هذا بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي في الجزائري مما جعل الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الغذائية وعلى رأسها القمح، كما أدى إلى هجرة الأدمغة الجزائرية والتي لاقت احتضان من طرف الدول الأخرى خاصة الأوربية منها، كل هذه المشاكل كانت معيقا سياسيا أدى إلى جعل الجزائر تقبع في بؤر التخلف ولكن بدخول الألفية الثانية بدأت الجزائر تعود نوعا ما إلى المحافل الدولية والمجالات التنموية وتضع خطط إستراتيجية في عديد الجوانب خاصة منها الاقتصادية والتعليمية**(حمدي، 1988، ص 42)**

7-صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

تأتي الصعوبة في دراسة التغير الاجتماعي، من كون المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي، وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع

عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير، ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي...

وبطبيعة الحال، هناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والايكولوجي، والتكنولوجي، والاقتصادي وغير ذلك.

وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين:

1-طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

2-موقف الباحث -الدارس -من الظاهرة المتغيرة.

وتأتي صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية للأسباب التالية:

1-طبيعة تعقد الظاهرة الاجتماعية نظرا لتأثيرها وتأثرها بعوامل طبيعية واجتماعية على حد تعبير ابن خلدون ودور كايم فدراسة ظاهرة الصراع أو التعاون في المجتمع تستحق دراسة ظواهر اقتصادية وسياسية وغيرها، بالإضافة إلى كون ظاهرة اجتماعية مترابطة مع غيرها مما يقودنا إلى صعوبات أخرى.

2-صعوبة إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير ومتباين العواطف والميول والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية.

3-صعوبة إعادة أجراء التجربة مرة أخرى لان الظاهرة تكون قد تغيرت والتغير صفة أساسية من صفات الظاهرة الاجتماعية رغم إن التجريب أمر مهم من اجل صياغة القوانين والنظريات والتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها.

4-صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية ناهيك عن معوية الفصل بينهما وتصنيف في أيها أساسي وثانوي وما إلى ذلك. أن مجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا في دراسة الظاهرة اجتماعية تؤدي معوية دراسة التغير الاجتماعي في مجمله. أما الصعوبة الثانية في دراسة التغير الاجتماعي فتاتي عن طريق عن طريق موقف الباحث أو الدارس للظاهرة المتغيرة.

8-خاتمة:

يتضح من خلال تطرقنا في هذه الورقة البحثية إن ظاهرة التغير الاجتماعي تتطلب عملية تفسيرية من اجل فهم هذه الظاهرة المتغيرة العوامل والعوامل المؤدية إليها بوجه عام، فهناك اتفاق بين المفكرين في أن عملية التغير لا تحدث فجأة وإنما تحدث بتدرج وان هناك معطيات تكون مقدمات لهذا التغير الاجتماعي والتغير الثقافي في مقومات كل مجتمع إلا أن التميز بينهما أمر ممكن فالتغير الثقافي يلحق تبديلا في العناصر الثقافية في حين أن التغير الاجتماعي يقتصر على تحول على البناء الاجتماعي وما يتضمنه من أنماط وعلاقات اجتماعية.

من هنا أكدت اغلب الدراسات السوسيولوجية أن التغير الاجتماعي يكون نسبي لان أي تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة فالتغير الاجتماعي يرتبط بالموقف والظرف الاجتماعي ناهيك عن أيديولوجية الفرد الملاحظ أو المشارك، فهناك بعض التغيرات التي تحدث في أجزاء معينة من النسق الاجتماعي قد تؤدي إلى بعض النتائج التي تفوق في أهميتها ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث في أجزاء النسق الاجتماعي.

ولقد أصبح التغير اليوم إراديا وهادف ومخطط بعكس التغيرات التي كانت تحدث في القديم، فالمجتمعات اليوم تضع خطط التنمية وفق معطيات علمية واقعية، من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، أي أن عملية التغير الاجتماعي أصبحت إرادية وإيجابية في عمومها رغم تفشي العديد من العوائق الاجتماعية والدينية والسياسية التي تحول دون ذلك.

9-قائمة المراجع:

أبو الغد، إبراهيم. (1960). التقويم في برامج تنمية المجتمع، لبنان، مركز التربية الأساسية.

الخشاب، أحمد. (1981). التفكير الاجتماعي. دراسة تكاملية نظرية الاجتماعية بيروت، دار النهضة العربية.

بن خلدون، عبد الرحمن. (2001). مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار مكتبة الهلال.

جيهان، احمد رشتى. (1972). نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية. القاهرة، دار الفكر العربي.

حمدي، حسن. (1988). الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري. الرياض، حمادة الجرسي للطباعة.

سامية، محمد جابر. (1994). الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

سعفات، حسن. (1973). اتجاهات التنمية في العالم العربي. الجزائر، مطبعة التقدم.

محمد، على محمد. وآخرون. (1984). دراسات في التغير الاجتماعي. الاسكندرية، دار الكتب الجامعية الإسكندرية.

مصطفي، الخشاب. (1966). علم الاجتماع ومدارسه. الكتاب الأول. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.

معين، خليل العمر. (2004). تغير الاجتماعي، ط1. مصر، دار الشروق للنشر والتوزيع.

نذير، زربي. (2005). الوجيز في علم الاجتماع "نظريات اجتماعية". ج1، الجزائر، منشورات دار ليوجند.

نيقولا، بنماتشيف. (1972). نظرية علم الاجتماع. طبيعتها وتطورها. ط3، القاهرة، دار المعارف.

أحمد، زكي بدوي. (1982). معجم العلوم الاجتماعية. بيروت، مكتبة لبنان.

الجولاي، نفاديه عمر. (2005). التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية التحليل التغير. الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع.

عبد الباسط، حسن. (1982). التنمية الاجتماعية. ط 4. القاهرة، مكتبة وهبة.

علي، الكنز. (1990). حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي. الجزائر، دار بوشان للنشر.

محمد، عاطف غيث. (1966). التغير الاجتماعي والتخطيط. ط 2. القاهرة، دار المعارف.

محمد، عبد المولى الدقس. (2014). التغيير الاجتماعي بين النظرية وتطبيق. ط 3، عمان، الأردن، دار محداوي للنشر والتوزيع.

Guy, R. (E D). Le changement social ; Introduction à la sociologie générale. Ed. HMH. Paris.

Johnson. (1970). Sociology; a systematic introduction. The Indian edition, Bombay.

- Arabic references in English:

Abu Al-Ghad, I. (1960). Evaluation in Community Development Programs. Lebanon: Basic Education Center.

Al-Khashab, A. (1981). Social Thinking: A Comprehensive Study of Social Theory. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.

Ibn Khaldun, A.R. (2001). Introduction to Ibn Khaldun. Beirut: Dar Maktabat Al-Hilal.

Jahan, A.A.R. (1972). Communication and Media Systems in Developing Countries. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Hamdi, H. (1988). Communication and Influence Research in Mass Communication Studies. Riyadh: Hamada Al-Jarssi Printing.

Jaber, S.M. (1994). Mass Communication and Modern Society. Alexandria: Dar Al-Ma'arif Al-Jami'iya.

Sa'fat, H. (1973). Development Trends in the Arab World. Algeria : Matba'at Al-Taqadum.

Muhammad, M.A., et al. (1984). Studies in Social Change. Alexandria: Dar Al-Kutub Al-Jami'iya Al-Iskandariya.

Al-Khashab, M. (1966). Sociology and Its Schools. Vol. 1. Cairo: Dar Al-Qawmiyya for Printing and Publishing.

Al-Omar, M.K. (2004). Social Change. Vol. 1. Egypt: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.

Zarbiyye, N. (2005). Concise Sociology: Social Theories. Vol. 1. Algeria: Dar Luygend Publications.
Ben-Matcheef, N. (1972). Sociological Theory: Nature and Evolution. Vol. 3. Cairo: Dar Al-Ma'arif.
Badawi, A.Z. (1982). Encyclopedia of Social Sciences. Beirut: Maktabat Lebanon.
El-Golai, N.O. (2005). Social Change: Introduction to Functional Theory and Change Analysis. Algeria: Dar Huma for Publishing and Distribution.
Hassan, A.B. (1982). Social Development. Vol. 4. Cairo: Maktaba Wahba.
Al-Kanz, A. (1990). On the Crisis: Studies on Algeria and the Arab World. Algeria: Dar Bouchan for Publishing.
Ghaith, M.A. (1966). Social Change and Planning. Vol. 2. Cairo: Dar Al-Ma'arif.
Al-Daqas, M.A. (2014). Social Change: Between Theory and Application. Vol. 3. Amman, Jordan: Dar Mahdawi for Publishing and Distribution.